



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 11/424
للتنشر الفوري
٢٢ نوفمبر ٢٠١١

الصندوق يعزز نوافذ السيولة والإقراض الطارئ

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢١ نوفمبر الجاري على مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف تعزيز مرونة الأدوات التي يستخدمها الصندوق في الإقراض وتوسيع نطاقها لتوفير السيولة والمساعدة الطارئة بمزيد من الفعالية لبلدانه الأعضاء على مستوى العالم. ومن خلال هذه الإصلاحات التي يجري إعدادها منذ فترة، سيتمكن الصندوق من التحرك بشكل أفضل لتلبية احتياجات السيولة المتنوعة لدى بلدانه الأعضاء ذات السياسات والأساسيات الاقتصادية السليمة، بما في ذلك البلدان التي تتأثر في فترات ارتفاع الضغوط الاقتصادية أو السوقية – أي التي تقف موقف "المتفرج المحايد" من الأزمة – ولتلبية احتياجات التمويل المحلية التي تنشأ في ظروف متنوعة بخلاف الكوارث الطبيعية وفترات ما بعد انتهاء الصراعات، وهي ظروف مغطاة بالفعل في ترتيبات سابقة أخرى.

وعقب اجتماع المجلس التنفيذي قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي: "أشيد بالمجلس التنفيذي لما أبداه من استجابة سريعة لدعم البلدان الأعضاء في هذه الظروف الصعبة. فقد طُلب إلى الصندوق أن يعزز أدواته المستخدمة في الإقراض لمساعدة البلدان الأعضاء في التكيف مع ظروف الأزمات. وقد تحركنا بسرعة في هذا الصدد، وستتيح لنا الأدوات الجديدة الاستجابة بمزيد من السرعة والفعالية لما فيه صالح جميع الأعضاء."

وأضافت السيدة لاغارد: "يؤدي الإصلاح إلى إكساب الصندوق قدرة أكبر على تقديم التمويل لمنع الأزمات وحل ما يقع منها. وهذه خطوة أخرى نحو إقامة شبكة عالمية فعالة للأمان المالي تتوافق مع زيادة الروابط العالمية المتبادلة."

ويقضي الإصلاح المقرر بأن يحل "خط الوقاية والسيولة" ("PLL") – (Precautionary and Liquidity Line) محل خط الائتمان الوقائي ("PCL") – (Precautionary Credit Line) الذي بمرونة أقل، على أن يتاح استخدام الخط الجديد في مجموعة أوسع من الظروف، بما في ذلك التأمين ضد الصدمات المستقبلية وكنافذة للسيولة قصيرة الأجل بهدف تلبية احتياجات البلدان غير ذات الصلة المباشرة بالأزمة عند اشتداد الضغوط الإقليمية أو العالمية ومن أجل كسر سلسلة العدوى الناقلة للأزمة. وتدخل الأدوات التي يستخدمها الصندوق حالياً لتقديم المساعدة الطارئة

("المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" و"المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع") ضمن "أداة التمويل السريع" ("RFI" – Rapid Financing Instrument)، التي يمكن استخدامها لدعم كافة الاحتياجات الملحة لميزان المدفوعات، بما في ذلك الاحتياجات الناشئة عن الصدمات الخارجية.

أهم العناصر

خط الوقاية والسيولة:

- تظل المعايير المؤهلة دون تغيير عما كانت عليه بمقتضى "خط الائتمان الوقائي". فينبغي أن يخلص تقييم حالة البلد العضو إلى أنه يتمتع بأساسيات اقتصادية قوية وأطر مؤسسية سليمة للسياسات، ولديه سجل أداء إيجابي في تنفيذ سياسات صائبة، ولا يزال ملتزما بالحفاظ على هذه السياسات في المستقبل. ويمكن أن يطلب البلد العضو الحصول على الدعم من خلال هذا التسهيل إذا كان لديه احتياج محتمل أو فعلي لتمويل ميزان المدفوعات عند الموافقة على الاتفاق ذي الصلة مع الصندوق (بدلا من أن يكون استخدامه قاصرا على الاحتياجات المحتملة كما يتطلب خط الائتمان الوقائي).
- يمكن استخدامه كنافذة للسيولة تتيح عقد اتفاقات لمدة ستة أشهر لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات على المدى القصير. ولا تتجاوز الاستفادة من أي اتفاق مدته ستة أشهر ٢٥٠% من حصة البلد العضو، على أن تتاح زيادة هذا المقدار بحد أقصى ٥٠٠% في الظروف الاستثنائية التي يواجه فيها البلد العضو احتياجا قصير الأجل لتمويل ميزان المدفوعات نتيجة صدمات خارجية، بما في ذلك زيادة الظروف الاقتصادية الضاغطة على المستوى الإقليمي أو العالمي.
- يمكن استخدامه أيضا في إطار اتفاق تتراوح مدته بين ١٢ و ٢٤ شهرا يتيح الاستفادة من الموارد بحد أقصى ٥٠٠% من حصة البلد العضو للسنة الأولى وما يصل إلى ١٠٠٠% من الحصة للسنة الثانية (في الحالة الثانية يمكن تقديم صرف الموارد إلى السنة الأولى عند الحاجة، بعد مراجعة يجريها المجلس التنفيذي). وكما هي الحال في ظل "خط الائتمان الوقائي"، تقضي الاتفاقات التي تعقد لهذه المدد بأن يجري المجلس التنفيذي مراجعات كل ستة أشهر.

أداة التمويل السريع:

- تكفل "أداة التمويل السريع" توسيع نطاق الاحتياجات العاجلة لميزان المدفوعات بما يتجاوز الاحتياجات الناشئة عن الكوارث الطبيعية وفترات ما بعد الصراعات، كذلك يمكن أن تتيح إطارا لدعم السياسات والمساعدة الفنية.

- فور صدور الموافقة على استخدام هذه الأداة، تتاح الموارد المطلوبة للبلد العضو في حدود ٥٠% من حصته سنويا، و ١٠٠% من هذه الحصة على أساس تراكمي.
- ينبغي أن يحدد البلد العضو خطط سياساته التي تستهدف معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، ويجب أن ينتهي تقييم الصندوق إلى أن البلد العضو سوف يتعاون في إيجاد حلول لهذه المشكلات.

مراجعة خط الائتمان المرن وخط الائتمان الوقائي:

راجع المجلس التنفيذي أيضا "خط الائتمان المرن" و"خط الائتمان الوقائي" وخلص إلى أن هاتين الأداةين قد نجحتا في تعزيز الثقة وتخفيف ضغوط ميزان المدفوعات أثناء فترة المخاطر المكثفة. وقد عمل إطار الأهلية المحكم بشكل كفاء وكانت قرارات الاستفادة من الموارد انعكاسا لتطور المخاطر التي تواجه مستخدمي الأداةين. وتدعو المراجعة إلى أن تكون مناقشات الأهلية أكثر تركيزا على الجوانب النوعية والاستشرافية في السياسات المعتمدة وأطرها الحاكمة، وعلى زيادة الشفافية في قرارات الاستفادة من الموارد.